

قراءة لمستقبل التكتلات الاقتصادية على اثر أزمة الديون الأوروبية

أ. عبد الله ياسين وأ. دحماني مصطفى

جامعة طاهري محمد بشار

ملخص

تعتبر أزمة الديون السيادية في أوروبا أزمة إقليمية، مست بعض دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في منطقة اليورو ويخشى أن تكون لها امتدادات وانعكاسات سلبية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي، لتتحول بعدها إلى أزمة مالية عالمية. لاشك أن لهذه الأزمة انعكاسات ليس فقط على الجانب المالي والعيبي لمجمل الاقتصاد العالمي، ولكن هناك جانب مهم ستحاول هذه الورقة البحثية توضيح بعض جوانبه وهو الدروس المستفادة على مستوى التكتلات الاقتصادية في العالم وخاصة جانب الثقة في مدى التزام الدول الأعضاء في هذه التكتلات في معايير التقارب الاقتصادي والمالي المتفق عليه في مثل هذه الاتفاقيات، أو في شروط نجاح واستقرار واستمرار مثل هذه التكتلات.

الكلمات الدالة: الديون السيادية، أزمة اليونانية، اتحاد أروبي، تكتلات اقتصادية

Summary: The sovereign debt crisis in Europe, a regional crisis, touched some EU member states in the euro zone and fears that have extensions and a negative impact on the Member States of the European Union as an economic bloc, then turn into a global financial crisis. There is no doubt that this crisis repercussions not only on the financial side and kind for the entire global economy, but there is an important aspect will try this paper to clarify some of its aspects and the lessons learned at the level of economic blocs in the world, especially the confidence in the commitment of the Member States in these blocs in the economic convergence criteria agreed financial and in such agreements, or in terms of success and stability and the continuation of such clusters.

مقدمة:

لقد تزايدت الثقة حول الآفاق المستقبلية المشرقة لأوروبا، إذ كان الاعتقاد السائد أنها تطورت واكتسبت كياناً اقتصادياً متميزاً ينافس الاقتصاد الأميركي ضخامة وثقلاً، لكن الأزمة الراهنة وضعت التكامل الاقتصادي الأوروبي ضمن اختبار عسير هز الثقة في امكانية استمرار عرى الخطى الوثيقة للاتحاد الأوروبي نحو اتحاد متكامل، فقد ورت الكساد العظيم الناجم عن الأزمة الراهنة أزمة ديون سيادية حادة لأوروبا؛ انفجرت في اليونان لتكون هزة ارتدادية عنيفة من هزات الأزمة الاقتصادية العالمية التي لاحت نذرهما عام 2008 مستظهره على شكل أزمة مالية هزت أركان الاقتصاد الرأسمالي العالمي منطلقه من منبعها الرئيسي- الاقتصاد الأمريكي- وامتدت بسرعة لتتخطى الأسواق والحدود الأمريكية وتنتقل إلى سائر أرجاء العالم

لتلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مخلفة آثار جمّة ضربت عمق المنظومة الرأسمالية وأحدثت انهيارات عنيفة مست معظم هياكل الاقتصاد العالمي. ويمكن القول أن أزمة اليونان الحالية تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي وتحديداً النظام النقدي الموحد «اليورو» لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي منها البرتغال وإسبانيا وبدرجة أقل أيرلندا وإيطاليا؛ ووضعت احتمالية تقهقره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءاً من تفكك النظام النقدي الموحد "اليورو".

وبناء مما سبق وإعطاء الموضوع إطار فكري شامل يتوجب علينا طرح التساؤلات التالية: هل يمكن فعلاً الحكم على أن الأزمة السيادية التي تشهدها اليونان تعتبر كبدية لنهاية حلم أوروبي بدأ يتحقق منذ أكثر من نصف قرن، أم ما هي إلا عاصفة سوف تزيد من صلابة الأوروبيين فيما بينهم؟

وللإجابة على الانشغال السابق ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى ستة محاور نجدها

مهمة وهي.

أولاً: التكتلات الاقتصادية ؛

ثانياً: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو وعجز اليونان؛

ثالثاً: أزمة الديون وآليات التسوية؛

رابعاً: السيناريوهات المحتملة.

أولاً: التكتلات الاقتصادية

1) تعريف التكتلات الاقتصادية

هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة¹. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء². من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية³، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا

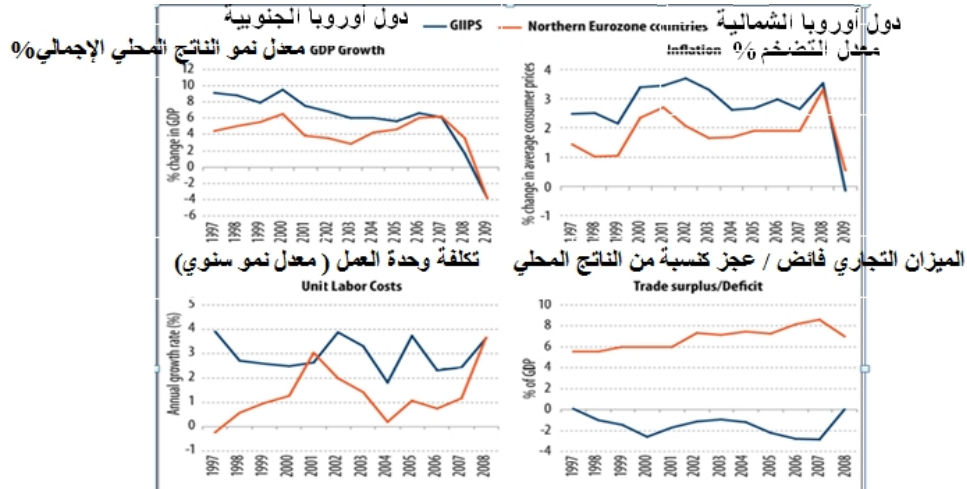
ثانيا: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو وعجز اليونان:

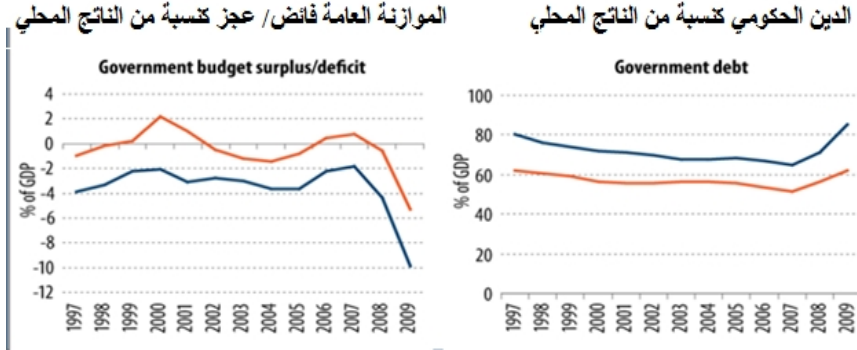
(1) الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو:

ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول «PIIGS».

يوضح الشكل التالي التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين خلال العقد الأخير، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول «PIIGS» معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة «PIIGS» نظرا للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول «PIIGS» لقدرتها التنافسية الصناعية لصالح الدول الشمال الأوروبي، وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة والديون العامة نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة.

استخدمت دول «PIIGS» معظم القروض والمساعدات التي حصلت عليها لتغطية عجزها التوأم في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ونعود ملكية هذه القروض في معظمها إلى بنوك أوروبية خصوصا الفرنسية والألمانية منها، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك الألمانية لهذه الدول من 357,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 1,6 تريليون دولار في ديسمبر 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 450% وهو ما يعكس وضع دول ال«PIIGS» تجاه دول الشمال الأوروبي والاختلالات الموجودة في منطقة اليورو.





الشكل رقم(01): التطورات الاقتصادية لدول «PIIGS» ودول أوروبا الشمالية.

المصدر:

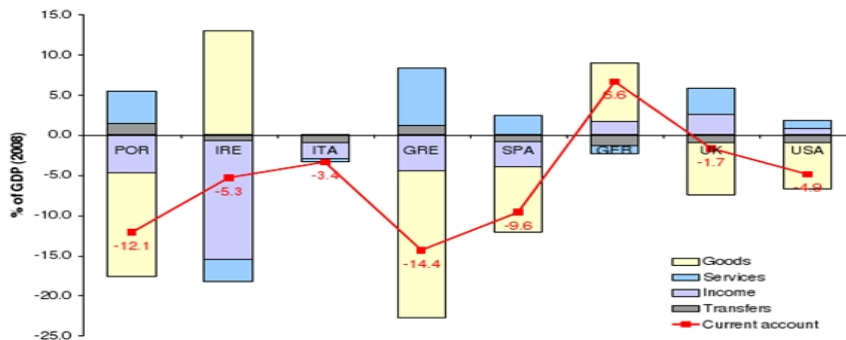
Rymond J. Ahearan and others, **the future of the euro and the US interests**, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10.

(2) اليونان في مواجهة العجز التوأم :

يمكن القول أن تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري يبين الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسة التجارية، ويعتبر العجز المتزامن في الموازنة العامة والميزان التجاري مشكلة تهدد الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، مما يدفع بالبلد الذي يعاني من العجز إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتغطية النقص في الادخار المحلي، وبالنسبة للاقتصاد اليوناني فقد سجل تدهورا خطيرا في الحساب الجاري فقد بلغ في سنة 2008 51,5 مليار دولار وهو رقم جد مرتفع بالنسبة لاقتصاد صغير كاليونان، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات.

الشكل رقم (02): الحساب الجاري لدول PIIGS مقارنة بألمانيا والمملكة المتحدة

والولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة: (نسبة مئوية% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008)



المصدر: International Monetary Fund (IMF), BOPS, 2008.

جامعة بشار _____ مظهر الدوا ساهم الصحراوي

يرى العديد من المحللين أن سبب العجز في الميزان الجاري لليونان يعود إلى ضعف قدرتها التنافسية في مجال التصنيع والصناعات الصغيرة، كما تعتبر اليونان أضعف اقتصاد في منطقة اليورو إذ لا تساهم إلا بـ 11,8% من إجمالي الناتج الأوروبي، ولم تكن اليونان البلد الوحيد الذي يعاني من العجز المزدوج فإسبانيا والبرتغال كذلك واجهتا نفس المشكل.

ثالثاً: أزمة الديون وآليات التسوية.

(1) أزمة الديون السيادية اليونانية: فقد دخلت اليونان عصبة اليورو بحماس للاستعاضة من عملتها السابقة (الدراخما) باليورو كي تتمكن من الاستدانة بأقل سعر فائدة تمنحه هذه العضوية، وقبلت فوراً بحاجز 3% المحدد لعجز الميزانية المقرر والمتفق عليه في اتفاقية ماستريخت. وتعود بدايات الأزمة حسب العالم الأمريكي إيروين ستيلزر¹ إلى إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاءً حال دون ظهورها في الميزانية باستخدام آليات يعترف بنك غولدمان ساكس حالياً بأنها كانت تفتقر إلى الشفافية المطلوبة. وعليه فقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة اليورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999. وهو ما يقل كثيراً عن سقف الـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة ماستريخت. ويؤكد هايز فيرنرسن² أن ذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع. وبعد أن طبعت أوراق اليورو بزخارف يونانية ووزعت، ذكرت هيئة الإحصاء الأوروبية "يوروستات" في تقرير لها أن العجز في الميزانية اليونانية كان 3,3% في عام 1999. ورغم ذلك فإن الرقم المعدل كان أيضاً مفرطاً في السخاء، وفي وقت لاحق تراجعت عنه اليوروستات.

واليوم لا توجد هناك أرقام رسمية عن العجز في الميزانية في عام 1999، وهو العام الذي استند إليه الاتحاد الأوروبي حين اتخذ قراره بشأن التحاق اليونان. وكانت التقارير الصادرة عن اليونان في عام 2009 مضللة على نحو مماثل، حيث قفزت من 5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 12,7% بعد تدقيق اليوروستات. وبالتالي أصبحت الحكومة اليونانية تعاني من تآكل مصداقيتها في أعين الاتحاد الأوروبي والأسواق المالية نتيجة التلاعب بتقديم حسابات عمومية غير صحيحة والتي جعلت من العجوزات العمومية مقيمة بأقل من قيمتها بشكل كبير وذلك منذ تاريخ اندماج اليونان للاتحاد الأوروبي وهو ما كشفت عنه وكالات التنقيط في ديسمبر 2009 والتي كانت البداية الحقيقية لاندلاع الأزمة.

جدول رقم (01): تطور نسبة عجز الموازنة العامة والبطالة في اليونان

*2011	*2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
5.6	8.8	13.7	7.75	3.7	2.9	5.2	نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
10.5	10.5	9.9	7.7	8.3	8.9	10.2	نسبة البطالة %

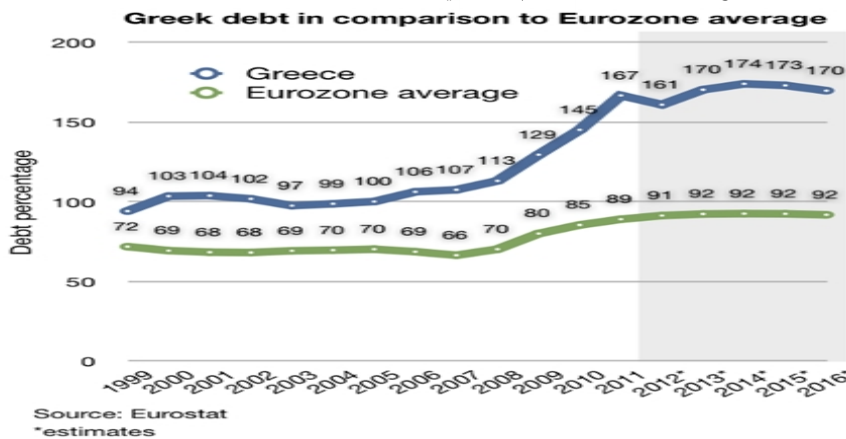
* قيم متوقعة المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية.

وعليه، فإن المؤشرات اليونانية لحظّة اندلاع الأزمة كانت تفوق وتتعدى جميع القواعد التي وضعتها الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية واتفاقية ماستريخت المحددة لعضوية منطقة اليورو بأضعاف مضاعفة. وهو ما يعني أن العجز اليوناني بلغ مثلاً كبدية سنة 2009 نحو أربعة أضعاف حدود الأمان الملزمة والواجبة.

جدول رقم (2): البيانات الاقتصادية لليونان 2001-2011 المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية.

البيانات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الدين العام مليار يورو	355.6	329.5	299.7	263.3	239.3	224.2	195.4	183.2	168.0	159.2	151.9
الدين نسبة إلى ن.م.!	165.3	145.0	129.4	113.0	107.4	106.1	100.0	98.6	97.4	101.7	103.7
التضخم سنوي	3.1	4.7	1.3	4.2	3.0	3.3	3.5	3.0	3.4	3.9	3.7
النمو الحقيقي في ن.م.! سنوي %	-6.9	-3.5	-3.3	-0.2	3.0	5.5	2.3	4.4	5.9	3.4	4.2

الشكل رقم (3): حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أعوام 1999 و2010 مقارنة مع متوسط الدين العام الأوروبي.



المصدر: http://setimes.com/cocoon/setimes/xhtml/en_GB/newsbriefs/setimes/newsbriefs/

جامعة بشار _____ مخبر الدراسات والبحوث

أما الدين العام اليوناني، والذي يقول البعض أنه وصل إلى ما يقارب 300 مليار دولار في سبتمبر 2009 فقد أصبح يدل بشكل واضح على المخالفة للقاعدة الأوروبية القائلة إن الحد الأقصى 60 في المائة فقط لا غير، وهو ما يعني أن المديونية العامة لليونان تبلغ نحو ضعف الحد الأقصى الذي تضمنته اتفاقية ماستريخت.

وعلى الرغم من هذه التجاوزات المالية القارضة فإن كل السلطات الأوروبية المختصة تغافلت عن الخلل وتصاعده واستمراره حتى وصل إلى معدلات قياسية تتناقص بالتمام والكمال مع القواعد الواجبة الاحترام وإلا فقدت الدولة أهليتها لعضوية منطقة اليورو العملة الموحدة لأوروبا، ويعني ذلك بكل ببساطة أن الأزمة اليونانية كان من الواجب أن تنفجر منذ سنوات طويلة حتى في ظل تزوير الحسابات الوطنية التي أخفت أزمة المؤشرات الأساسية مما يبرز على السطح قضية أولوية العقاب السياسي فقط لا غير. وفي الوقت نفسه فإن تحليلات صحيفة "الفائنانشيال تايمز" تشير إلى توالي ارتفاع الدين العام ووصوله إلى 148 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وهو ما يصل لضعفي ونصف الضعف عن معدل اتفاقية ماستريخت للدين العام البالغ 60 في المائة كحد أقصى مما يترك اليونان في قلب العاصفة ويتركها في خانة التصنيف بعدم الصلاحية للاستمرار في عضوية منطقة اليورو والأكثر خطورة أن ضخامة الدين العام، وما يترتب عليه من أقساط وفوائد كبيرة لا بد أن تضغط على الموازنة العامة وتهدد أي إصلاحات مالية لتخفيف عجزها بالفشل، بل وقد يصل الحال إلى دفع اليونان لإعلان الإفلاس الفعلي الذي تجاوزه خلال الأزمة الراهنة وهو ما سيشكل تهديد حقيقي لعملة توقع الكثيرون نجاحها على المستوى الدولي قبل الإقليمي وهي عملة اليورو.

(2) آليات التسوية داخل منطقة اليورو:

جدول رقم (3): القروض المقدمة إلى اليونان

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	مايو 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 ويناير 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	يوليو 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8.0
المجموع	—	52.9	20.1	73.0

المصدر: "October 2011 – The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review"

Retrieved 22 October 2011 .PDF). European Commission) "(Draft

• حزمة الإنقاذ الأولى (مايو 2010 - يونيو 2011)⁵.

الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة الجارية إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل سندات.

وردت المفوضية الأوروبية على الطلب اليوناني بأنها سوف تقوم بتفعيل الآلية في أسرع وقت ممكن، فيما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك شتروس "نحن مستعدون للتحرك سريعا لتلبية هذا الطلب وتقديم المساعدة لليونان والبالغة قيمتها 60 مليار دولار". وأضاف "كنا نعمل بشكل وثيق مع السلطات اليونانية منذ أسابيع لبحث المساعدة التقنية ولدينا فريق على الأرض في أثينا يعمل منذ أيام مع السلطات والاتحاد الأوروبي".

في 2 مايو وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013. منها 80 مليار يورو مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الانفاق.

وبحسب الخطة يتعين على اليونان على خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و7.6 في المائة في عام 2011 و6.5 في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعها بداية من عام 2014.

• حزمة الإنقاذ الثانية (فبراير 2012).⁶

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014. وهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد.

رابعاً: السيناريوهات المحتملة.

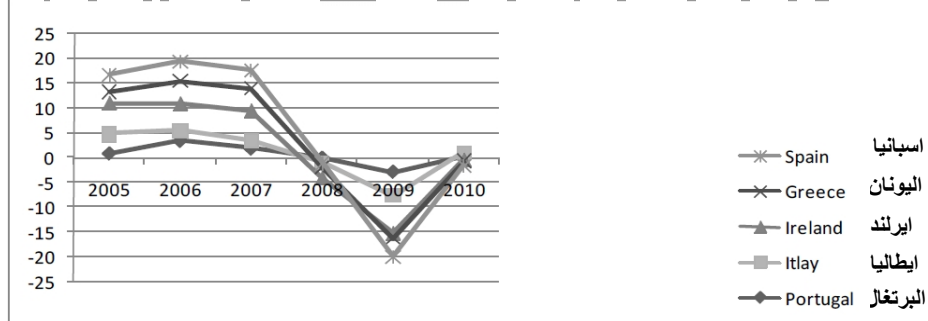
في ظل الوضع الذي تعيشه منطقة اليورو جراء أزمة الديون السيادية فإن هناك سيناريوهين محتملين:

(1) السيناريو الأول: انهيار اليورو

لم يكن أحد يتصور في السابق خروج أحد البلدان من الاتحاد النقدي، إلا أن الأزمة الأخيرة أظهرت احتمالات عديدة قد تعجل بخروج بلد أو أكثر من اليورو. عن طريق تبني الإجراءات الحمائية للاقتصاد القومي من جديد. وهناك العديد من الأمثلة التي تدل على ذلك، فعندما تواجه العديد من المؤسسات والبنوك ضغوطات مالية كبيرة منذ عام 2009، وتتخذ الحكومات العديد من إجراءات التي تتناقض مع قواعد المنافسة المتفق عليها داخل الإتحاد، فإن شبح التفكك بالنسبة لهذا البناء التكاملية يصبح قائما أكثر من أي وقت آخر. فحسب هذا السيناريو، وانطلاقا من الوضع الاقتصادي الحالي فإن إرادة التكامل تبدأ في التراجع بشكل كبير نظرا للعوامل التالية :

• استمرار ضعف النمو وارتفاع مستويات البطالة⁷ يشجع على تنامي الأفكار الشعبوية والوطنية ويغذي عدم الاستقرار السياسي.

الشكل رقم (4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو. (نسبة مئوية%).



المصدر: European Union commission Statistics ,2009 .:

خلال السنوات الأخيرة انخفضت الرغبة في الانضمام للإتحاد الأوروبي نتيجة لهذه الأزمة، وازدادت مخاوف المواطنين الأوروبيين على أوضاعهم الاقتصادي، مما يضعف من مصداقية مؤسسات الإتحاد ويكبح الرغبة في دفع العملية التكاملية. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى أن تصبح كل دولة مهتمة بالتسيير اليومي لأثار هذه الأزمة على اقتصادها القومي، مستبعدة الحلول الإقليمية وكل النقاشات المتعلقة بالإستراتيجيات طويلة المدى لدفع عملية التكامل الاقتصادي والسياسي للمنطقة اليورو.

(2) السيناريو الثاني: تجاوز الأزمة الأوروبية.

انشغلت الأوساط الاقتصادية والسياسية اليونانية في العمل في الآونة الأخيرة من أجل إيجاد المخرج المناسب الذي يتيح لليونان الإفلات من محرقة الأزمة، وتقول المعلومات، بان الحكومة اليونانية قد حصرت خيارات علاج الأزمة الاقتصادية في ضرورة الحصول على التمويل اللازم من أجل توفير الغطاء المالي لعجز الميزانية الذي بلغ رقما من غير الممكن تغطيته بالموارد المحلية، واقترحت الحكومة اليونانية، عددا من الحلول أبرزها:

• طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية والبورصات، وذلك ضمن أسعار فائدة

معقولة، ولفترة عشرة سنوات، ولكن الأسئلة الحرجة في الآتي:

➤ من هو الذي سوف يقوم بشراء سندات الخزانة من دولة تعاني من الأزمة، ويدفع

ثمن هذه السندات نقدا، و ينتظر لفترة عشرة سنوات لكي يقبض أصل المبلغ والفوائد؟

➤ من الممكن أن تتم عملية شراء السندات، ولكن، وبحسب أنظمة الأسواق

والبورصات المالية، فمن الممكن أن يتم عرض هذه السندات لعمليات البيع والشراء، فهل

يوجد ما يضمن إمكانية ضمان تداول هذه السندات؟

➤ طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية والبورصات وذلك ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة سنوات، وبوجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية هذه السندات ودفع قيمتها فوراً عند تقديمها للسداد، ولكن الأسئلة الحرجة تتمثل في الآتي:

➤ أن قيمة سندات الخزانة اليونانية تتضمن مبالغ طائلة تفوق قدرة البنك المركزي الأوروبي على السداد الفوري؟

الخاتمة :

تعتبر التجربة الأوروبية في ميدان التكامل الاقتصادي من ضمن التجارب التي أعطت أملاً كبيراً في إنجاح التجارب التكاملية الإقليمية الأخرى، فهي تعد قديمة نوعاً ما، حيث يقدر عمرها بخمسة عقود من العمل التكاملي وعشر سنوات من الوحدة النقدية. لقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة هشاشة وضعف وتناقضات هذا النموذج التكاملي. ويواجه اليوم الإتحاد الأوروبي خيارات صعبة، فهو مخير بين الطلب من الدول الأعضاء لتقديم تنازلات أكثر فيما يتعلق بالسيادة بهدف تدعيم الإقليمية وتحسين تنسيق السياسات المالية والضريبية ومنه دفع ودعم العملية التكاملية وهو أمر صعب في ظل الأزمة الحالية، أو العودة إلى الإطار الوطني والحماي الذي من شأنه أن يكبح هذه العملية كمرحلة أولى ويؤدي إلى تفكيكها في مرحلة ثانية.

توصلنا من خلال هذه المداخلة إلى أن اليورو يواجه سيناريوهات أساسية في ظل هذه الأزمة السيناريو الأول والمتمثل في انهيار اليورو والسيناريو الثاني ويتمثل في تعافي ونجاة منطقة اليورو والسيناريو، ولكي يتحقق هذا السيناريو في ظل هذه التهديدات التي تواجهه حالياً، سيتطلب ضرورة قيام نظام مالي مشترك، أو اتحاد مالي مشترك (Fiscal Union) على غرار الاتحاد النقدي ومجمع ضرائب مشترك، وسياسات مشتركة للميزانيات العامة، حيث يتم تسليم السياسات المالية إلى إدارة مالية مركزية، مثلما هو الحال بالنسبة للسياسة النقدية، وفتح باب التحويل المالي على مصراعيه بين الدول الأعضاء، وذلك لتمويل جهود التعامل مع الدين العام الأوروبي بشكل مشترك وتحقيق جميع شروط منطقة العملة المثلّية.

قائمة المراجع والتهميشات:

- 1 إكرام عبد الرحيم عوض، " سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.
- 2 عبد المطلب عبد الحميد، " السوق العربية المشتركة...."، مرجع سبق ذكره، ص30
- 3 عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص 11، 12.
- 4 يسرى الجوهري، "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، نشأة المعارف الإسكندرية، 1975، ص26.
- 5 " The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review – October 2011 (Draft"() PDF). European Commission .Retrieved 22 October 2011

مجلة دراسات ————— العدد السادس ————— ديسمبر 2014

6" Government deficit/surplus, debt and associated data" .Eurostat. 23 April 2012.

7 Sebastian Paulo., « l'Europe Et la crise économique mondiale Expliquée En 10 fiches» , Fondation Robert Schuman avril 2011.